مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد 3 / العـــدد: 1 (2015)، ص: 43-63

مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدول

الأستاذ رواب جمال
المركز الجامعي خميس مليانة- الجزائر
Rouabdjamel@yahoo.fr

هناك العديد من المتغيرات العالمية التي تشهدها الساحة الدولية اليوم و التي تؤثر وتنعكس نتائجها بشكل كبير على سيادة الدول، و لعل أبرز و أكثر هذه المتغيرات انتشاراً وشيوعاً و أبرزها الشركات المتعددة الجنسيات التي جعلت من خصائص العولمة، أن عناصرها الفاعلة ليست هي الدول فقط بل عناصر أخرى غير الدول، خاصة الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عبر الوطنية. فالوضع القائم حاليا هو أن أكثر من نصف أقطاب العالم الاقتصادية هي شركات وليست دول، كما أن الاستثمار العالمي هو استثمار خاص و بصفة متزايدة.

وهكذا فإن التحدي الجديد الذي يطرح نفسه بقوة اليوم هو ضمان أن مثل هذا العنصر القوي في الاقتصاد العولمي مسؤول عن تأثير سياساته على سيادة الدول.

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لظاهرة خطيرة ومنتشرة بكثرة في العالم بأكمله، و المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات أو كما يسميها البعض الشركات عبر الوطنية ، من خلال دراسة أثر هذه الشركات على سيادة لاسيما مع تنامي دورها بشكل غير مسبوق .

و الهدف من هذه الدراسة، هو تسليط الضوء على ما يلي:

1 –دراسة و تحليل اهم و أبرز أداة لتفعيل ظاهرة العولمة و نشرها.

2 – المجالات المختلفة التي يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تلعب فيها دورا له علاقة كبيرة بسيادة الدول.

3 - الآثار السلبية الناجمة عن أنشطة هذه الشركات.

4 – السياسات اللازمة للتعامل مع هذه الشركات لتفادي إنتهاك سيادة الدول ، أو الوقوف على القواعد المتعلقة بمسؤوليتها في هذا المجال .

و عليه :

1 – ما المقصود بالشركات المتعددة الجنسيات ؟

2 – لماذا تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أحد أبرز و أهم الأدوات الفعالة في نشر تعاليم العولمة ؟

3 – ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات و غيرها من مؤسسات الأعمال في العلاقات الدولية ، و كيف لها أن تؤثر في سيادة الدول ؟

4 – إلى أي مدى يمكن الإقرار بمسؤولية هذه الشركات على إنتهاك سيادة الدول؟

1. مدلول الشركات متعددة الجنسيات و عوامل تعاظم دورها:

الشركات متعددة الجنسيات مصطلح ذكر لأول مرة في مجلة " بزنس ويك " الأمريكية سنة 1963، في ملحق خاص تحت عنوان الشركات متعددة الجنسيات، و قد نشأ هذا النوع من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ثم انتشر بعد ذلك في بقية الدول الصناعية الكبرى، كأحد أهم رموز وأسس النظام الاقتصادي العالمي، ولقد حظيت هذه الشركات بدعم الولايات المتحدة خاصة والدول الصناعية الكبرى لأنها تعدها دعامة سياسية واقتصادية ومالية لسياسة بسط وفرض العولمة على السوق العالمي والنظام الاقتصادي العالمي الجديد أو العولمة، و أيا كانت التسمية المهم هو شيوع النظام الرأسمالي التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إن مفهوم الشركات متعددة الجنسيات، يدور حول ما يسمى بلغة الاقتصاد بالمشروعات متعددة الجنسيات أو بلغة القانونيون بالشركات متعددة الجنسيات وهذه المسميات تحاول جاهدة أن تحدد المفهوم الخاص بتلك الكيانات

العملاقة إلى جانب تحديد خصائص تلك الشركات والتي تتميز بحجم الإنتاج الكبير إلى جانب الاستفادة من وفورات الحجم واتساع رقعة الإنتاج لتشمل مناطق خارج حدودها الوطنية، وسنحاول من خلال هذه الزاوية إبراز مختلف التعاريف، إلى جانب الارتكاز إلى أهم خصائص هذه الشركات.

- تعاريف مختلفة للشركات متعددة الجنسيات:

في مجال تعريف اصطلاح الشركات متعددة الجنسيات فإنه يمكن القول بصفة عامة أن كل من الكتاب والمنظمات المهتمة بهذا الموضوع لم يتفقوا على تعريف موحد أو تسمية موحدة ومقبولة من الجميع، هذا الاختلاف أصبح أمرا معتادا في الاقتصاد، وترجع أولى استخدامات تعبير الشركات متعددة الجنسيات إلى عام 1960 حينما أشار إليها Li lienthal للدلالة على تلك الشركات التي تمارس نشاطها الاقتصادي في أكثر من دولة مع تحمل مسؤولية الإدارة المباشرة عن تلك الأعمال التي تؤديها داخل الدولة الأم وخارجها بإحدى الدول المضيفة[2].

من هذا التاريخ والكتاب يتسابقون فيما بينهم لوضع تعريف أو أكثر يلقى قبولا من مستخدميه و يميز الشركات التي تمارس نشاطها الاقتصادي في أكثر من دولة عن تلك الشركات الوطنية التي تقتصر أعمالها الاقتصادية على نطاق حدودها الوطنية للدولة الأم، ولقد شملت محاولات الكتاب تعاريف مختلفة، فيمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها مؤسسة لها نشاطات في بلدها الأصلي وتحت مراقبتها نشاطات. أخرى على الأقل في دولتين حيث تحقق أكثر من 10% من رقم أعمالها[3].

كما يعرفها قانون سير الشركات متعددة الجنسيات لمنظمة الأمم المتحدة لعام 1982 كما يلي: إن الشركة متعددة الجنسيات هي مؤسسة ضخمة مكونة من عدة وحدات اقتصادية تنشط في أكثر من بلدين، مهما كان شكلها القانوني، واختلاف نظام اتخاذ القرارات فيها (تتخذ القرارات على إستراتيجيات موحدة،

حيث إن هذه الوحدات (الفروع) مرتبطة فيما بينها برباط الملكية أو غير ذلك، وبشكل تؤثر كل وحدة على نشاط الوحدات الأخرى) (4).

إن الشركة متعددة الجنسيات هي مؤسسة تنتج منتجا أو جزءا منه في الخارج، عن طريق الفروع المغروسة في خارج بلد شركة الأم، يعتبر الإنتاج في الخارج لب عملية تعدد جنسية هذه الشركة، والذي يعتبر نتيجة لإستراتيجية عالمية طويلة المدى، يمكن لها أن تعرف عدة مستويات من التنظيم : جهوية، متعددة الجهات وعالمية، وفي هذا المستوى الخير تحدث عولمة لإستراتيجياتها، إذ تعتبر كل البلدان بلد واحدا، ويكون تدخلها في آن واحد .

تستثمر الشركات متعددة الجنسيات بواسطة مجموعات من دول مختلفة من ناحية النم الاقتصادي، أو تتسم بنظم اقتصادية واجتماعية مختلفة، وعلى هذا النحو فإن هذه الشركات تخلق قاعدة اقتصادية مشتركة للاقتصاديات التي تتميز بفوارق محسوسة من ناحية النمو، وبهذا تصبح هذه الشركات الوسيلة المحققة لنوع من التكامل على الصعيد العالمي[5].

كما يعتبر مشروع متعدد الجنسية كل مشروع لديه درجة معينة من النشاط على الصعيد الدولي، وتتسم نشاطات المشروعات التابعة للمجموعات متعددة الجنسيات بأنها نشاطات كاملة، حتى أنها تؤدي عمليات متصلة بالبحث والتطوير، التصنيع وأيضا عمليات التسويق وذلك في كل دولة يوجد فيها نشاط، هذه النشاطات مندمجة في الهداف الكلية للشركة الأم ولكن هذه الفروع تخضع لسياسة شاملة تهدف إلى أن لا تجعل هذه الفروع وحدة مستقلة للإنتاج قادرة على خلق كل المنتج، ولكن تحدد دورها في التخصيص والتركيز على إنتاج جزء من المنتوج فقط "[6].

يشير تعبير "شركة عبر وطنية" إلى أي كيان اقتصادي يعمل في أكثر من بلد واحد أو إلى مجموعة كيانات اقتصادية تعمل في بلدين أو أكثر، أياً كان الشكل

القانوني الذي تتخذه سواء في موطنها أو في البلد الذي تمارس فيه نشاطها وسواء نُظر إليها منفردة أو مجتمعة.

و نشير هنا إلى إستعمال عبارة " أو مؤسسات أعمال الأخرى " في الوثيقة المعتمدة من قبل اللجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الانسان عام 2003 و الخاصة بالقواعد المتعلقة بمسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات و غيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان ، فالمقصود بغيرها من مؤسسات الاعمال حسب نفس الوثيقة أي كيان تجاري بصرف النظر عن الطابع الدولي أو المحلي لأنشطته، بما في ذلك الشركة عبر الوطنية أو المتعاقد أو المتعاقد من الباطن أو المورّد أو حامل الترخيص أو الموزّع، وأي شكل يستخدم لإنشاء الكيان التجاري سواء اتخذ شكل شركة مساهمة أو شركة تضامن أو أي شكل قانوني آخر يُستخدم لترسيخ الكيان التجاري، كما تشمل طبيعة ملكية هذا الكيان.

ونستخلص من هذه التعاريف أن الشركة متعددة الجنسيات هي كل مؤسسة لها مقر مركزي في بلد وتمارس نشاطاتها في بلدان أخرى بواسطة فروع و تنخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو مبيعات لتشغيل فروع تجارية، وهي ليست استثمار لرؤوس الأموال مهما كان حجمها وإنما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار شاملة كما تتخذ هذه الشركات عادة شكل شركات مساهمة وذلك سواء بالنسبة للشركة الأم أو الفروع .

و يرجع هذا الاختيار إلى أن شركة المساهمة هي أكثر أنواع الشركات ملائمة للمشاريع الكبرى التي تحتاج إلى استثمارات كبرى و ذلك لما تتمتع من قدرة على تجميع و تركز رؤوس الأموال.

و إتباع أسلوب التخطيط الشامل للنشاطات التي تتولاها الشركات متعددة الجنسيات حيث يتطلب الأمر، بالإضافة إلى معرفة ما إذا كان المصدر الرئيسي

وحده يضطلع بهذا الأسلوب أو تتدخل معه الفروع الخارجية للشركة لتحديد هذه السياسة.

كما ترتبط التعاريف السابقة للشركات متعددة الجنسيات بالمصطلحات التي يتعين بيانها نوجزها فيما يلي[7]:

الدولة الأم: وهي الدولة الأصلية للشركة متعددة الجنسيات ومنها تدار و تراقب الفروع الخارجية للشركة.

الدول المضيفة: هي الدولة التي تستثمر الشركة متعددة الجنسيات وتعتبر الدولة المضيفة مقر الفروع الخارجية للشركة متعددة الجنسيات تزاول منها أنشطتها الإنتاجية و التسويقية الخارجية.

المركز الرئيسي حيث يمثل التنظيم المركزي للشركة متعددة الجنسيات، و لهذا تعتبر الدولة الأم عادة مكان إقامة هذا التنظيم كمركز رئيسي لهذه الشركة.

الفروع الخارجية: هي التي يعهد لها إدارة نشاط الشركة في الدول المضيفة.

يضاف إلى ما تقدم أن الخلاف بين الكتاب و المنضمات الدولية المهتمة بشؤون الشركات متعددة الجنسيات لم يقتصر على تحديد المقصود باصطلاح " الشركة متعددة الجنسيات " بل امتد أيضا ليتضمن خلافا حول المسميات المختلفة الدالة على نفس الاصطلاح ففي مجال تحديد تسمية الشركات القائمة بالاستثمار المباشر ذهب بعض الكتاب لاستخدام اصطلاح " شركات دولية النشاط " في حين أطلق عليها فريق آخر اصطلاح " الشركات متعددة الجنسيات " وهو الاصطلاح المستخدم في هذه الدراسة، كما استخدم البعض الآخر لفظ " الشركات العابرة للقارات " كما أن من الكتاب بالغ في استخدام العبارات الدالة لنفس المعنى حيث لقبها " الشركات الكونية ".

وإضافة إلى اختلاف الكتاب والمنضمات الدولية في تعريف وتسمية الشركات متعددة الجنسيات نلتمس اختلافات أخرى في تصنيف هذه الشركات

وتقسيمها فقد قام بدمج بتصنيف الشركات متعددة الجنسيات إلى ثلاث أصناف(8):

الشركات الصناعية متعددة الجنسيات: يعتبر هذا النوع من الشركات أكثر الأنواع أهمية، حيث يحقق أو يسعى إلى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط والتكامل الرأسي الأمامي (نحو السوق أو المستهلك أو العملاء) والتكامل الرأسي الخلفي (نحو المواد الخام، مستلزمات الإنتاج والتسويق وغيرها) أي أن هذا يعتبر موجه لكل من السوق والتكلفة في وقت واحد.

كما أن الشركات الصناعية متعددة الجنسيات تحقق درجة عالية من التكامل الأفقي، حيث نجد هذه الشركات تقوم بممارسة أو إنجاز نشاط معين (أو إنتاج سلعة معينة) في مختلف دول العالم.

الشركات التجارية متعددة الجنسيات: لهذا النوع من الشركات مركز إنتاجي واحد حيث يعتمد عليه اعتمادا كبيرا أو كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية.

الشركات متعددة الملكية: يظهر هذا النوع من الشركات إذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها في شركات أخرى دولية أو بعض الشركات في بعض الدول المضيفة.

2.1. خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

ندرك من التعارف السابقة للشركات متعددة الجنسيات أن هذه الشركات تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها ولعل من أهمها:

- تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالضخامة وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، والاستثمارات التي تقوم بها، وحجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه، أرقام المبيعات

والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها والهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها وتعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة، يساعدها على ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجية المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن وبأكبر درجة من الدقة واليقين، وتقليل مخاطر عدم التأكيد .

إن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الفخامة لهذا الكيانات الاقتصادية العملاقة يتركز في المقياس الخاص برقم الأعمال أي رقم المبيعات مثلا: إن مبيعات الشركة اليابانية للتلغراف والتلفون حققت مبيعات بلغت 39519 مليون دولار أمريكي في عام 1990، وإلى جانب هذا المقياس يوجد مقياس الإيرادات الكلية المخففة مثل شركة ميتسوبيشي اليابانية التي في رأس قائمة أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات بإيرادات بلغت 175،8 مليار دولار في عام 1994، وقد يستخدم إلى جانب ذلك مقياس القيمة السوقية للشركة كلها، حيث كانت الشركة اليابانية للتلغراف والتلفون في المرتبة الأولى بقيمة سوقية قدرها 18795 خلال عام 1990. من ناحية أخرى، إن هذه الشركات العملاقة تحقق معدلات نمو مرتفعة في المتوسط تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الصناعية المتقدمة[9].

- ازدياد درجة تنوع النشطة :

تتميز شركة متعددة الجنسيات بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة ومتعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكنها أن تربح من أنشطة أخرى على هذا الاتجاه أن هذه الشركات تقوم بإحلال وفورات النشاط محل وفورات الحجم، وفي ضوء ذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات قطاعيا وجغرافيا مما يمكن هذه الشركات من تحقيق درجة كبيرة من

التكامل الأفقي والرأسي وهو الأمر الذي أدى إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين الشركات متعددة الجنسيات ومشروعاتها التابعة وفروعها المختلفة ويتبع ذلك من أن المنتوج النهائي لهذه الشركات يمثل مجموعة مكونات أجزاء من إنتاج شركات أخرى.

بالإضافة إلى أن سياسة التنويع تجعل الشركة متعددة الجنسيات تجمع بين أكثر من نشاط في وقت واحد.

- القدرة على تحويل الإنتاج و الاستثمار على مستوى العالم[10]:

هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات ذات نشاط استثماري واسع على مستوى عالمي، بالإضافة إلى كونها كيانات اقتصادية عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي الرأسي، كل هذه الخصائص أكسبت الشركات متعددة الجنسيات قدرة كبيرة على تحويل الإنتاج و كذلك الاستثمار من دولة إلى أخرى على مستوى العالم خاصة مع استهدافها ما يسمى بعولمة الإنتاج أو تدويل الإنتاج و بالتالي فإن القدرة على تحويل الإنتاج من دولة ما إلى مواقع أخرى في دولة أخرى عبر الحدود يمكن اعتباره جزءا أساسيا من إستراتيجية هذه الشركات التي تخدم أهدافها الإستراتيجية المختلفة، و من ناحية أخرى تتبع القدرة على تحويل الإنتاج و الاستثمار من دولة إلى أخرى عبر العالم من مفهوم القدرة على نقل الموارد كعملية شاملة لتكلفة عناصر الإنتاج مثل المهارات التنظيمية و الإدارية و المزايا التكنولوجية إلى جانب رأس المال.

- توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية:

لعل سيطرة السمة الاحتكارية على الشركات متعددة الجنسيات يرجع إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب، و من أهم عوامل نشأته ما تتمتع به الشركات المكونة له

من احتكار التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الإدارية ذات الكفاءات العالية و المتخصصة.

ولا شك أن هذا الوضع يتيح للشركات متعددة الجنسيات التمتع بعدد من المزايا الاحتكارية التي تغطي تفوقا نسبيا لمشروعاتها الاستثمارية و تمكنها من زيادة قدرتها التنافسية، و ارتفاع معدلات نموها و تحسين كفاءتها الإنتاجية و التسويقية و بالتالي تعظيم أرباحها و إيراداتها، و تحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات و هي: التمويل، الإدارة، التكنولوجيا و التسويق[11].

فالمزايا التمويلية تنبع من توافر موارد عالية و كبيرة لدى الشركات تمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لتوافر عنصر الثقة في سلامة و قوة مركزها المالي، و بالتالي تستطيع أن تكون هيكل تمويلي لمشروعاتها الاستثمارية.

أما المزايا التنظيمية تتمثل في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة و يسمح بتدفق المعلومات و سرعة الاتصالات و يؤدي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، كما تتيح هذه المزايا لهذه الشركات التميز و التفوق لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة في مجالات التدريب و الاستشارات و البحوث الإدارية.

بالإضافة إلى المزايا التقنية تحصل عليها الشركات متعددة الجنسيات من خلال التطور التكنولوجي المستمر للاستجابة لمتطلبات السوق و الحد من دخول منافسين جدد، لذلك تحرص هذه الشركات على التجديد و التطور و الابتكار و تحسين القدرة الإنتاجية و زيادتها، و تحقيق مستوى عال من الجودة من خلال تخصيص أمال كبيرة وإمكانيات متزايدة لأنشطة البحث و التطوير.

وكذلك المزايا التسويقية و تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات من خلال الشبكات التوزيعية و التسويقية واسعة الانتشار الجغرافي و التي تعمل على توفير

منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب و هو ما يولد سوقا كبيرة تؤدي إلى وجود وفورات و لذلك تهتم الشركات بأبحاث السوق و التركيز على أساليب الترويج و الدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد و مستمر عليها[12].

تشير كل هذه المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات إلى مدى انتشار نشاطها الاستثماري على المستوى العالمي و قدرتها على التكيف السريع مع المتغيرات العالمية.

- الانتماء غالبا إلى الدول المتقدمة صناعيا:

تنتمي الشركة الأم للشركات متعددة الجنسيات في معظم الحالات إلى الدول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لوفرة رأس المال و احتكار التكنولوجيا و تهيئة مناخ الاستثمار لنمو هذا النوع من الشركات و لذلك نرى أن هذه الشركات مركزة بفروعها في عدد محدود من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا و اليابان، حيث تضم هذه الدول حوالي 75% من مجموع هذه الشركات. - تعبئة المدخرات العالمية: إن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحد، و من ثم تسعى كل من هذه الشركات إلى تعبئة هذه المدخرات من تلك السوق عن طريق طرح الأسهم الخاصة بها في كل الأسواق المالية العالمية الهامة مثل نيويورك، طوكيو، لندن، فرانكفورت وغيرها، بل أيضا فيما يسمى بالأسواق الناهضة مثل هونغ كونغ، سنغافورة و غيرها، و بالتالي يمكن أن نجد أن الساهمين من كل دول العالم يمكن أن تصبح مدخراتهم في هذه الشركات، و بالتحديد من خلال محفظة الأوراق المالية لدى البنوك المتلقية لتلك الاستثمارات(13).

كما تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و توجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل

ثلاثة أرباع السوق العالمية و تلتزم كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالية المحلية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي و غيرها.

2 . عوامل تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات و أثر ذلك على سيادة الدول :

هناك جملة من العوامل و الأسباب التي أدت إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات و احتلالها لهذه المكانة في ظل النظام الدولي الجديد ، و هي كلها عوامل ساهمت بشكل أو بآخر في التأثير على مضمون السيادة و الدولة القومية ، نوجزها في الآتي:

انسجامها مع الفكر الاقتصادي الحديث:

إن الشركات متعددة الجنسيات كثيرا ما تتميز بميزة التكامل وذلك ربما يرجع إلى جوانب عديدة منها ظهور النظام الرأسمالي الجديد الذي يسير وفق نهج معين مما يجعلها تتأثر وتسير وفق معايير هذا النظام حيث تتمتع بظاهرة التكامل بما يتماشى والفكر الاقتصادي الحديث المنبثق من البلدان والذي تندرج في إطار هذه الشركات العملاقة مما يجعلها بمثابة الأخطبوط الذي تحقق به مصالحها على حساب البلدان الضعيفة ويجعلها تخضع للاستعمار الاقتصادي وقد أصبحت هذه الشركات تمارس أدوارا كبرى في التجارة الخارجية والمبادلات الدولية التي تقدر بتريولنات الدولارات، و يعتبر الاحتكار شرط من شروطها باعتبارها أقلية تسيطر على العديد من إنتاجيات فروعها عبر العالم وفق إستراتيجية محكمة ودقيقة تستطيع السيطرة الكاملة فتظل هذه الفروع المتواجدة عبر العالم وخاصة بالدول النامية مرتبطة بالشركة الأم، تسيطر وتحتكر الغالبية العظمى للأنشطة وتعمل على إبقائها تحت السيطرة بهدف التمكن من إدارة شئون هذه الفروع والتحكم فيها وراء خلق استثمارات جديدة.

دعمها من قبل الدول الرأسمالية الكبرى:

مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدول

فلقد شهدت هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية تطورا سريعا خاصة في الستينات وبداية السبعينات حيث ساعدتها الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا ودول أوروبا الغربية –سابقا –واليابان على التمتع بقوة اقتصادية هائلة ، حتى أصبح لها اليوم طابع احتكاري واستغلالي على الأسواق العالمية و الأسواق المحلية ،فقد شهدت هذه الشركات نموا يفوق نمو اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة نفسها ففي الصين بلغ معدل نموها السنوي 10% وبلغ النمو الاقتصادي لهذه البلدان المتطورة 5% وبلغ عدد فروع الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم حوالي 74 فرعا وتطورت عبر بداية السبعينات والثمانينات إلى حوالي 35000 فرع ولا تزال في تزايد مستمر مما يشكل خطورة، وتؤدي إلى السيطرة التامة على هذه البلدان مما يؤدي إلى استغلال طاقتها المختلفة[15].

قوة انتشارها:

إن قوة انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم يعود لعملها الدءوب واحتكارها لجميع الأنشطة الصناعية والتجارية، فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة للدول النامية يجد بأنها تسعى بكل الوسائل للهيمنة على ثروات هذه الدول التي تستثمر فيها لإنهاك قواها في المجال الاقتصادي مقابل منتجات كانت أساسا عبارة عن مواد خام لثروات الدول النامية "دول العالم الثالث" ثم تنتقل إلى البلدان الصناعية العظمى وتعاد في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الاحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلا من احتكارها من دول العالم الثالث صاحب الثروة. وتهدف هذه الشركات للسيطرة على الثروات واستغلالها لصالحها عبر العالم، واحتكار السلع المعروضة في الأسواق أو حتى في مجال الخدمات، ولا تتحقق الميزة الاحتكارية إلا إذا كانت لعدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي بهذه المعادلة إلى التحكم في أثمان هذه السلع والخدمات وخير مثال على

ذلك هو بروز عدد قليل ومحدود من الشركات البترولية الكبرى بالاستحواذ والسيطرة على مجموع النشاط الاقتصادي البترولي على الصعيد المحلي والعالمي.

قوتها الاقتصادية التي تفوق أحيانا القوة الاقتصادية لعدد من الدول:

لقد سبقت الإشارة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات كثيرا ما تتمتع بإمكانيات اقتصادية و مالية تتجاوز إمكانيات الكثير من الدول، الأمر الذي يتيح لها في الكثير من الأحيان ممارسة ضغط حقيقي على بعض دول العالم في سبيل حماية مصالحها الخاصة، أو تحقيق المزيد من الربح، و يكفي لإدراك مدى السطوة التي تتمتع بعض هذه الجماعات ، أن نشير إلى أن رقم الأعمال السنوي لشركة واحدة عملاقة مثل شركة جنرال موتورز الأمريكية التي يرى الأستاذ محمد منذر أن دخلها يفوق الناتج القومي لخمسة و أربعون بلدا إفريقيا يزيد عدد سكانهم إجمالا على 595 مليون نسمة(16)، و نفس الشيء مع شركة فورد أو شركة ميكروسوفت أو تويوتا أو بعض شركات النفط كشركة توتال أو شركات الاتصالات الكبرى يزيد بوضوح عن الدخل القومي للعديد من الدول الصغيرة ، بل و المتوسطة، و على أن في العالم شركات عدة يقدر رقم أعمالها السنوي بعشرات المليارات من الدولارات[17].

عوامل أخرى:

- احتكارها للتكنولوجيا المتطورة، و اهتمامها الكبير بتحديث و تطوير وسائل الإنتاج، و ابتكار أساليب جديدة لخدمة أغراضها.

- امتدادها الجغرافي أرجاء مختلفة من العالم.

- إدارتها المركزية، حيث تخضع فروعها المنتشرة في دول العالم لسيطرة اقتصادية موحدة، يرسم خططها المركز الرئيسي للشركة.

3. مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على سيادة الدول:

لقد شكل النمو السريع و المتصاعد للشركات المتعددة الجنسيات ظاهرة بارزة في العالم، و مصدر قلق و حذر لشعوب العالم الثالث بشكل خاص، لما لذلك من تأثيرات، خاصة من الناحيتين الاقتصادية و السياسية على كثير من هذه الدول .

التأثير الاقتصادي:

إن سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات دول العالم يؤدي إلى تبعية الدول النامية اقتصاديا للمراكز الإمبريالية، كما أن هذه الشركات تعيق بتوجهها الاحتكاري أي تطور اقتصادي لا ينسجم و مصالحها الاحتكارية في المناطق التي تمارس نشاطاتها، فالشركات متعددة الجنسيات تفرض على الدول النامية توريد بضائع معينة، و تفرض عليها قنوات التسويق و أصناف البضائع، و قيود قاسية لدى نقل أو استخدام التكنولوجيا[18].

إن العلاقات الواسعة التي تربط بين الشركات المتعددة الجنسيات، و حكومات الدول التي سمحت لهذه الشركات بالعمل على أراضيها، فسح لمجال لتلك الشركات لممارسة رقابتها على جميع الشؤون الاقتصادية و المالية و التجارية لهذه الدول، و بالتالي التأثير في صنع القرارات، و رسم الخطط الاقتصادية التي تخدم مصالحها، و يضاف إلى ذلك تحكمها بأسعار شراء المواد الأولية من هذه الدول النامية، و بأسعار بيع المواد المصنعة و الخدمات التي تقدمها تلك الشركات، عن طريق الاحتكارات و الدعاية و التلاعب بالبورصات[19].

كما انه كثيرا ما تمارس هذه الشركات نوع من الاحتكار القانوني أو الفعلي لاستخراج أو إنتاج، ثم تسويق المحصول الرئيسي لواحدة أو أكثر من الدول المتخلفة، الأمر الذي يصل بها عمليا إلى السيطرة شبه الكاملة على مقدرات تلك الدولة أو الدول[20].

التأثير السياسي:

إن سيادة الدول لم تعد اليوم تقتصر على مجرد حصول الاعتراف الدولي بها، أو إقرار الأمم المتحدة مثلا بوجود جماعة بشرية فوق إقليم معين تتمتع بتنظيم سياسي و استقلال كلي، و تقدر على الوفاء بالتزامات القانون الدولي، فعلى الرغم من أهمية الاعتراف و الإقرار في حياة كل دولة فانه لا يكفي لتبقى سيادتها مصونة من الانتهاك.

و يذهب البعض إلى أبعد من ذلك، حيث يرون بأن التطور العلمي و التقني المذهل قد أنهى الوظيفة الجغرافية للحدود، و لسيادة الدولة، و هذا ما يقلص من سلطة الدولة، حيث أصبحت الدولة غير قادرة على تسيير الأمور داخل حدودها، و على السيطرة و التحكم، فقد بدأ نفوذ الشركات متعددة الجنسيات اليوم يطغى على نفوذ الدول و يحتويه مستولية بذلك على الدور التقليدي لمفهوم سيادة الدولة على أراضيها، و أصبحت تمارس سلطة لم يسبق لها مثيل على الموارد الطبيعية و القوى العاملة و الأسواق على مستوى العالم.

إن ظهور الشركات العالمية النطاق العملاقة التي ستكون إمبراطوريات القرن القادم، قد بدأت تنتشر في كل أرجاء المعمورة كالاخطبوط، و تهيمن على الاقتصاد العالمي، و تضعف من سيطرة الدول ذات السيادة على مواردها و اقتصادها الوطني، بل و تجعلها فريسة سهلة[21].

و هناك من يذكر، إن إحدى الصفات الرئيسية للتطور الدولي الجديد التي تميزه عن التاريخ السابق للأنماط الاستعمارية، و طرائق نشاطها، هي أن متغيرات النظام الدولي الجديد قد نقلت السلطة المباشرة من الدولة المهيمنة إلى الشركات العبرة للقوميات، حتى أن الدولة المهيمنة ذاتها لم تنج من تبعات خرق سيادتها القومية التقليدية مع فارق وحيد، هو أن الدولة تحولت إلى أداة سياسية و حقوقية و أمنية لحماية أنشطة السلطة المستجدة للشركات الكبرى[22].

خاتمة:

إنه من واجب الشركات المتعددة الجنسيات و مؤسسات الأعمال الأخرى الإمتثال للمبادئ والالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما ما ورد في دباجته و كذلك في المواد 1 و2 و55 و56 التي تهدف في الأساس عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول المضيفة و كذلك إلى تعزيز إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

تتحمل الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال مسؤولية إيلاء العناية الواجبة لكفالة عدم إسهام أنشطتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إنتهاك سيادات الدول، وعدم استفادتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة من الانتهاكات التي تعلم بها أو التي يجب أن تكون على علم بها.

كما تمتنع الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال عن القيام بأنشطة تقوض سيادة القانون في الدولة فضلاً عن الجهود الحكومية وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز إحترام سيادة الدول، وعليها أن تمارس نفوذها بهدف المساعدة على تحقيق التنيمية في البلدان المضيفة خاصة إذا كانت سائرة في طريق النمو.

وعلى الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال أن تكون على علم بما لأنشطتها الرئيسية والأنشطة الهامة المقترحة من تأثير في سيادة الدول حتى تعزز إمكانية تفادي التواطؤ في ارتكاب انتهاكات لسيادات الدول.

إن الشركات المتعددة الجنسيات و غيرها من مؤسسات الأعمال تكون مسؤولة عن إنتاج منتجات استهلاكية تكون ضارة أو محتملة الضرر أو توزيع هذه المنتجات أو تسويقها أو الدعاية لها.

تتحمل الشركات المتعددة الجنسيات و غيرها من مؤسسات الأعمال المسؤولية عن الآثار البيئية والأثار في الصحة البشرية المترتبة على جميع

أنشطتها، بما في ذلك أية منتجات أو خدمات توزعها تجارياً، مثل خدمات التعليب، والنقل ومنتجات عملية التصنيع.

يجب أن تقدم الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من مؤسسات الأعمال تعويضاً عاجلاً وفعالاً وكافياً إلى الأشخاص والكيانات والمجتمعات المحلية المتضررة من جراء عدم الامتثال لهذه القواعد المحددة للمسؤولية وذلك بوسائل منها الجبر والرد والتعويض ورد الاعتبار فيما يتعلق بأي ضرر متسبّب فيه أو ممتلكات مستولى عليها.

و فيما يتعلق بتحديد الأضرار الجزاءات الجنائية وجميع المسائل الأخرى المتعلقة بذلك، تطبق هذه القواعد من طرف المحاكم الوطنية أو الهيئات القضائية الدولية، وفقاً للقانون الوطني والدولي.

في الأخير يمكن القول أنه في سبيل تنفيذ تلك القواعد المتعلقة بمسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات عن إنتهاك سيادة الدول، فإنه ينبغي على الشركة أن تعتمد أنظمة داخلية للعمل تتماشى بشكل تام مع مضمون هذه القواعد و أن تقوم بتعميمها بعد ذلك و أن تسهر على تنفيذها على نحو يتماشى و الغرض الذي وجدت لأجله، كما ينبغي عليها تقديم تقارير دورية تخص مسألة تنفيذ تلك القواعد حتى يتسنى إتخاذ تدابير أخرى في حالة فشل سابقتها قصد تنفيذها تنفيذا كاملا و لإتاحة التنفيذ الفوري على الأقل لأوجه الحماية المحددة في هذه القواعد، كما يجب على هذه الشركات أن تدرج تلك القواعد في كل عقودها و معملاتها.

و قصد فرض إحترام هذه القواعد على الشركات المتعددة الجنسيات و غيرها من مؤسسات الأعمال تم التاكيد في وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بالقواعد المتعلقة بمسؤولية الشركات عبر الوطنية و غيرها من مؤسسات الأعمال على ضرورة إخضاع هذه الشركات لعمليات مراقبة دائمة و تحقق دورية من جانب

الأمم المتحدة و آليات دولية و وطنية أخرى سواء كانت قائمة بالفعل أو سيتم إنشاؤها فيما يتعلق بتطبيق هذه القواعد وتكون عملية المراقبة هذه شفافة ومستقلة وتأخذ في الاعتبار المساهمات التي يقدمها أصحاب الشان (بمن فيهم المنظمات غير الحكومية) وتكون نتيجة شكاوى تتعلق بخرق لهذه القواعد.

كما نشير هنا نشير هنا إلى أن هذه الشركات لا ينبغي على الإطلاق النظر إليها بنظر الريبة و الخوف، لما لها من قدرة على النهوض بالرفاهية الإقتصادية و التنمية و التقدم التكنولوجي و زيادة الثروة، مثلما لها القدرة على إنتهاك سيادات الدول عن طريق ممارساتها و عملياتها الأساسية و يبقى هذا أو ذاك متوقف بالاساس على السياسة المنتهجة من قبل الدول في تعاملها مع هذه الشركات لأن القواعد الدولية رغم كثرتها و تنوعها حتى إستحال حصرها كلها تبقى في نظر الكثيرين عن تحقيق المبتغى كونها تفتقد لآليات فعالة لفرض تطبيقها.

الهوامش:

1- د. مصطفى أحمد ، فرص العولمة، دار النشر بيروت، لبنان، 1998، ص 163.

2- سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبينانية، 1986، ص 202

3-Michel Ghertman. Les Mulnatinales. Édtion Bouchene. Alger. 1993 p 4.

4- Nourddine Ben Fercha. Les multinationa et la modialisation perspective et enjeux pour l'Algirie. Edition Dahleb. Alger. 1999 p23.

5 - براهم شاوش توفيق، العولمة والشركات متعددة الجنسيات، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 2001، ص 71.

6- نصيرة بوجمعة سعدي، عقود نقل التكنولوجية في مجال التبادل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1992، ص 42 .

7- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 206

8- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2001، ص .29

9- عبد المطلب عبد المجيد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2003.ص 189

10- إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص 112.

11- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 192-193.

12- عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 52.

13- براهم شاوش توفيق، مرجع سابق، ص 75

14- وثيقة الأمم المتحدة E/CN.Sub.2/2003/12/Rev.2 إعتمدت من قبل اللجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان في جلستها الثانية و العشرون المعقودة 23 أوت 2003.

15- د. مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص 140 – 142.

16- د. محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام ، ص 340 .

17- المرجع نفسه، ص 340 .

18- خالد تدمري، واقع نظرية السيادة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الحقوق، 2010، ص 845

19- خالد تدمري، المرجع السابق، 846.

20- من أشهر الأمثلة التاريخية على هذا النوع من العلاقات ، علاقة غواتيمالا بشركة الفواكه الأمريكية، و علاقة شيلي بالقوى الاقتصادية الأمريكية المستغلة لمنجم النحاس الموجودة فيها ، و علاقة الكثير من دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول بالشركات الأجنبية المستغلة لحقول بترولها- أنظر ، د. محمد عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام ، ص 340 .

21- خالد تدمري، واقع نظرية السيادة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الحقوق، 2010، ص 848.

22- خالد تدمري ، المرجع السابق ، ص 848.